المراكز الحضرية لوزان ودورها في التنمية المحلية

أ. عبد الوهاب الحبيب، باحث في سلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل ـ المغرب

ملخص: تتفاوت أهمية المجال الاقتصادي الحضري حسب أهمية المدينة، فمقومات الاقتصاد الحضري تنبني أساسا على الإنتاج والاستهلاك المحلي ومدى قدرة المدينة على تنظيم المجال الريفي والحضري، فمدينة وزان تعتمد على التبادل كمورد أساسي لها، شأنها في ذلك شأن المدن الصغيرة في الوسط القروي التي يشكل السوق الأسبوعي حدثا مهما داخل الأسبوع. ترتبط المدينة بالمجال المحيط بها وبالمدن الأخرى، فلكل مدينة علاقة متنوعة مع عالمها الخارجي، تعرف بمنطقة النفوذ الحضري التي قد تزداد اتساعا وأهمية حسب الدور الذي يقوم به قطاع التجارة والخدمات بالمدينة، فتصبح للمدينة جاذبية قصوى تجعلها قادرة على استقطاب مجالها وفرض إشعاعها داخل منطقتها، وبالتالي خلق دينامية مجالية ما بينها وما بين المراكز الحضرية الصاعدة، مما يمكن من بلورة تنمية محلية بمنطقة وزان.

الكلمات المفتاحية: المراكز الحضرية، التنمية المحلية، منطقة وزان، المدينة، الوسط القروي.

Urban Centres and their Role in Local Development in Ouazzane

Prof.ABDELOUAHAB EL-HABIB

Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Ibn Tofail, Kenitra – Morocco

Abstract: The significance of each urban economic sphere hinges squarely on the city where it operates since the components of urban economy are based on local production and consumption and on the extent to which the city can organize its urban and rural areas. Ouazzane's economy depends largely on exchange as a primary source, as do all small towns and villages in the rural community where the weekly souk (or market) play an important economic role for the rural population. Geographically, the city links substantially to the surrounding areas and other cities in an urban space where the relationship between cities is quite diverse depending on each city's own sphere of influence in the area. Trade and services animate the expansion of the city's influence, whereby the city amasses more attraction in the area which allows it to

create a dynamic sphere with emerging urban centers. This dynamic sphere, as important as it is, enables local development in Ouazzane despite all the challenges.

Keywords: Urban centres, local development, Ouazzane, city, rural area.

مقدمة

يعتبر التمدين ظاهرة كونية، تطرح مجموعة من المشاكل المعقدة، دفعت بجميع الدول إلى محاولة التحكم فيها، وعليه تمثل المراكز الحضرية كيانات جغرافية تتميز بخصائص معينة وتمارس وظائف متنوعة جعلت منها تنظم المجال الجغرافي، وهذه المراكز صنفت من طرف مديرية الإحصاء منذ الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2004م، لاستيفائها المعايير المحددة من لدنها.

تتمثل طاقة الاستقطاب والتوزيع للمدينة في حركات الأشخاص من خلال التراقص اليومي ما بين سكان الإقليم، وعاصمته ثم حركات نقل البضائع، وتهم المنتوجات الفلاحية للإقليم والمتجهة نحو مدينة وزان التي توزعها من جديد؛ سواء داخل تراب الإقليم أو خارجه، كما تعمل على تزويد المجال الريفي بالمنتوجات المصنعة معتمدة في ذلك على شبكة من الطرق والمسالك ذات أهمية مختلفة وفق مكانة الاقتصاد الإقليمي ونشاط مدينة وزان، أما الحركات الخفية التي تلعب دورا مهما في تنظيم المجال الحضري داخل المجال المدروس قد لا تظهر إلا عند مراقبة الإحصائيات الخاصة، ومراجعتها كالمكالمات الهاتفية، والمراسلات البريدية، وحركات الأموال.

تتدخل مجموعة من العوامل وراء اختيار منطقة الدراسة، باعتبارها مجالا جغرافيا يعرف دينامية حضرية قوية، بالرغم من المشاكل التي تعاني منها، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وفي هذا الإطار سوف نحاول تشخيص دور المراكز الحضرية لوزان في التنمية المحلية.

I- الإطار المنهجي للبحث

1-1 إشكالية البحث:

إن اختيار إشكالية البحث عند الأستاذ محمد بلفقيه تمثل مرحلة حاسمة في أي نمط من أنماط البحث العلمي. وهي مرحلة تسبق مرحلة تحديد الإشكالية، وتتعدد أنماط المشاكل العلمية قدر ما تتعدد مبررات الاهتمام بإيجاد حلول لها. فقد يتعلق الأمر بتفسير حدث غير متوقع، أو دراسة ظاهرة بغية معرفة علة وقوعها، أو بالتشكيك في أدلة طرحت لإثبات فرض بعينه. غير أن المنهج العلمي لا يمدنا بأي قواعد للعثور على الإشكاليات، حيث يبقى التمرس والخبرة العلمية والنظريات الرائجة المصادر الخصبة لها (محمد بلفقيه، 2002، ص 550).

انطلاقا من الفكرة السابقة، فالمتتبع لمسار التنمية الفلاحية والقروية التي استهدفت العالم القروي يلاحظ أنها ذات طابع مركزي، وبنيت أساسا على القطاع الفلاحي الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

بقيت ساكنة منطقة الدراسة تعاني من قلة الإمكانيات والتجهيزات والبنيات التحتية والظروف السكنية غير الملائمة وضعف المؤشرات الاجتماعية، مما صاحبه انتشار البطالة والهجرة القروية نحو المدن. وعليه، تبقى التنمية المحلية عنصرا هاما لإخراج الساكنة من الفقر والتهميش والعزلة والأمية التي يعيشها الإقليم في ظل غياب برامج تنموية قادرة على خلق فرص الشغل، وتحسين نمط العيش، والحد من ظاهرة الهجرة التي هي في تزايد مستمر نتيجة قلة البنيات التحتية وهشاشتها، وتدهور الموارد الطبيعية، وضعف الأنشطة غير الفلاحية رغم ما تزخر به المنطقة من موارد ترابية متنوعة.

تشكل المراكز الحضرية الصاعدة أساس التنمية المحلية بمنطقة وزان، إذ يعتمد عليها في خلق الرواج الاقتصادي، لكن في المقابل تعاني من مجموعة من الإكراهات التي تحد من فعاليتها وأهميتها.

وفي هذا الإطار، سنعالج إشكالية تتعلق بمدى مساهمة المراكز الحضرية الصاعدة في تحقيق التنمية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي بمنطقة وزان، لما لها من دور كبير في التنمية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما دور المراكز الحضرية الصاعدة في تحقيق التنمية المحلية؟

-ما المشاكل التي تواجهها؟

-هل فعلا ساهمت في تغير واقع الاقتصاد المحلي؟

2-1 أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على مدى مساهمة المراكز الحضرية في التنمية المحلية بمنطقة وزان، وإبراز بعض الإكراهات التي تحول دون تحقيق ما تتمناه الساكنة من المراكز الحضرية الصاعدة، لذا حاولت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

-معرفة مكامن الضعف والقوة داخل منطقة الدراسة؛

-رصد الآفاق التنموية؛

-تحديد العوامل المناسبة لزيادة مساهمة المراكز الحضرية في الاقتصاد المحلي؛

-معرفة خصوصيات الاقتصاد المحلي؛

-صياغة مشروع تنموي بالإقليم.

3-1 منهجية البحث:

لتسهيل عملية إنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مناهج البحث العلمي التالية:

المقاربة التاريخية: عبر تجميع الأدلة التاريخية وتصنيفيها وترتيبيها وتقديمها في صورة حقائق موثقة.

المنهج الإحصائي: من خلال استعمال الطرق الرياضية والرقمية في تحليل ومعالجة البيانات، والمعطيات الإحصائية.

المنهج الوصفي - الكمي: هنا قمنا بوصف الواقع كما هو وصفا دقيقا وذلك من خلال المنهج الوصفي، ووصف بعض الظواهر وصفا رقميا بهدف تحديد حجم الظاهرة المدروسة باستعمال المنهج الكمي.

المنهج المقارن: عبر إبراز أوجه التشابه والاختلاف في دراسة مجموعة من الظواهر المدروسة.

كما قمنا كذلك بالإعتماد على أدوات البحث الجغرافي التالية:

-العمل البيبليوغرافي؛

-المصادر الرسمية؛

-العمل الكرطوغرافي؛

-العمل الميداني.

Π- الإطار النظري والميداني

2-1 أهمية الموقع الجغرافي

أحدث إقليم وزان بناء على التقسيم الإداري الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5744 بتاريخ 18 يونيو 2009م، بعدما كان تابعا لإقليم سيدي قاسم، ومن قبله لإقليم القنيطرة وقبل ذلك لإقليم الرباط.

يقع إقليم وزان في الجزء الجنوبي من جبال الريف، وينتمي إلى جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، ويحده من الشمال الشرقي إقليم شفشاون، ومن الشمال الغربي إقليم العرائش، ومن الشرق إقليم تاونات، ومن الجنوب إقليمي سيدي قاسم والقنيطرة. يضم الإقليم 17 جماعة ترابية، وتبلغ مساحته 2.038،87 كلم^2، ووصل عدد سكانه إلى 751 298 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014م (بالاعتماد على موقع المندوبية السامية للتخطيط http://rgphentableaux.hcp.ma/Default1/ (تاريخ الولوج 2-4-2021).

يعتبر إقليم وزان ثامن إقليم بجهة طنجة - تطوان- الحسيمة، ويحتل المرتبة الرابعة في الجهة من حيث مساحتها التي تصل إلى 12460 كلم^2، أي 15% من مساحة الجهة، بعد إقليم شفشاون بـ 3339 كلم^2، وإقليم العرائش بـ 2683 كلم^2، وإقليم تطوان بـ 2541 كلم^2، ثم عمالة طنجة-أصيلة بـ 952 كلم^2، وإقليم الفحص-أنجرة بـ 733 كلم^2، وعمالة المضيق-الفنيدق بـ 213 كلم مربع (المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة –تطوان: النشرة الإحصائية الجهوية، 2012، ص29)، ثم إقليم الحسيمة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 1: توطين إقليم وزان ضمن جهة طنجة- تطوان- الحسيمة

تتميز منطقة وزان بتنوع وحداتها التضاريسة التي تتألف من الجبال التي تستحوذ على 43,40% من المساحة، تستقر بها مجموعة من الدواوير، ثم التلال بنسبة 49,29 %، والسهول بنسبة % 7,31، وبالتالي فشدة انحدار سفوحها لا تساعد على إستقرار التربة وقيام نشاط زراعي بها، كما تعرف وجود مناخ متوسطي شبه رطب، حيث وفرة التساقطات المطرية، أما التساقطات الثلجية فلا تتلقى المنطقة إلا كميات ضعيفة مع اعتدال درجات الحرارة، إلى جانب تنوع أتربتها، بفعل طبيعة التركيبة الجيولوجية للمنطقة، والتي تتكون من الكوارتز والحجر الرملي والصلصال والشيست، وتتوفر منطقة الدراسة على عدة أنواع التربة، والتي تختلف من حيث النوع، والخصائص الفيزيائية، والكيميائية، والبيولوجية، والجدول أسفله يوضح أنواع الأتربة التي تتوفر عليها المنطقة.

جدول رقم 1: توزيع الأتربة بالمجال المدروس

نوع التربة	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية %
الحمري	9060	14
الترس	4270	6,60
الدهس	12080	18,68
الرمل	14090	21,79
الطين	25175	38,93
المجموع	64675	100

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة – وزان

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح لنا أن تربة الطين والرمل تشكلان ما نسبته 60,72% من مجموع المساحة الإقليم، وتبقى التربة الرملية من أسوأ أنواع الأتربة؛ لأن جزيئاتها كبيرة جدا، ولا تحتفظ بالمياه ولا بالمواد الغذائية والتعامل معها والزراعة فيها صعب. أما فيما يتعلق بالتربة الطينية فتتكون من جزيئات صغيرة جدا تكون متماسكة مع بعضها البعض، وتحتجز المياه داخلها، ويسميها أهل المنطقة بالتربة الثقيلة لثقلها على النباتات؛ لأنها وبسبب تماسكها، قد تمنع الجذور من امتصاص المياه التي تحبسها بين جزيئاتها، كما أن تصريف المياه بداخل يتطلب وقتا، مما يؤدي إلى سوء التهوية عند امتلاء فتحات التربة بالماء، وكذلك يسبب تماسكها الشديد تشققات كبيرة في فترات الجفاف واستصلاحها يتم بإضافة الذبال أو تربة رملية حتى تعمل على تفتيح مسامات للتهوية وتصريف المياه. أما باقي الأتربة الأخرى، فلا تمثل سوى 25410 هكتار، أي ما نسبته 39,28 % من مجموع مساحة الأتربة الموجودة بالإقليم والتي تتوزع بشكل متفاوت على النحو التالي:

تربة الترس: تشكل 4270 هكتارا، أي 6,60 % من تراب الإقليم، وهي تربة سوداء غنية بالذبال، والمواد العضوية، والمواد المخصبة، وهي ناتجة عن تفسخ الصخور القاعدية، وترتبط بالطين، والبازلت، والدوليريتي، والترياسي، وتبقى بنيتها ثقيلة وسميكة، مما يجعلها ذات قدرة كبيرة على اختزان الماء لمدة طويلة من السنة (المختار الأكحل، 2004، ص 159)، وتنتشر بها مجموعة من الزراعات المتنوعة التي تحقق مردودا هاما.

تربة الدهس: تمثل 18,68 % من مساحة الإقليم، أي 12080هكتار، وهي تربة سوداء اللون وخصبة توجد غالبا بقعور الأودية أو على ضفافها، وهي تربة سهلة الحرث.

تربة الحمري: لا تغطي سوى 9060 هكتارا، أي 14 % من مساحة الإقليم، وهي تربة متحدسلة، ويتأرجح لونها بين الأحمر والبني؛ لأنها تتكون أساسا من طين رملي به تركز كبير لأكسيد الحديد والماغنيزيوم، كما أنها غنية بالأطيان السليسية، وخاصة السميكتيت.

2-2 المراكز الحضرية بمنطقة وزان

شكلت الزاوية الوزانية عنصرا حاسما في ظهور مدينة وزان منذ قدوم المولى عبد الله الشريف 1596-1678م، والذي عمل على بناء المسجد، وإنشاء الزواية، ومع توالي الأيام تحسنت الأوضاع، وانتشر الأمن بالطرق، فازدهرت مدينة وزان، وعملت على تنظيم مجالها إلى حدود

فرض نظام الحماية الأجنبية على المغرب، مما شكل بداية تحول مدينة وزان من الانفتاح إلى العزلة، وخدمة المستعمر، باعتبارها منطقة تفصل ما بين المستعمر الفرنسي والإسباني، وتتوفر على زاوية تتمتع بإشعاع روحي كبير يمكن استغلاله لصالح المعمر الفرنسي، فتراجع النفوذ العقاري للزاوية الوزانية، وتخلى الفرنسيون عن تنميتها باعتبارها منطقة حدودية.

تتميز مدينة وزان بموقعها الجغرافي غير المساعد على تحقيق تنمية محلية حقيقية وغير ملائم للتوسع الحضري، وعزلتها عن المحاور الطرقية والسككية، وهشاشة الاقتصاد الحضري مع إرتفاع الكثافة السكانية نتيجة الهجرة الريفية القادمة أساسا من الجماعات الترابية المحيطة بها، وظلت مدينة وزان غائبة عن اهتمامات أصحاب القرارات عكس باقي المدن العتيقة وبقيت جل التدخلات مقتصرة فقط على بعض المجالات كالقطاع الصحي الذي يعرف تدخلات محدودة في حين عرف قطاع التربية والتكوين مجهودات كبيرة، واقتصاديا تعرفت ضعفا على مستوى القاعدة الاقتصادية (نشاط فلاحي محدود رغم أهمية شجر الزيتون وغياب الصناعة العصرية وتعدد الإكراهات التي تعاني منها الصناعة التقليدية)، وعرف المشهد الاقتصادي بمدينة وزان تحولا على مستوى التنظيم من خلال إنتقاله من المدينة القديمة إلى المكان الحالي الذي كان مخصصا للسوق الأسبوعي بفعل ازدهار النشاط التجاري، وحضور الخدمات البسيطة، وهيمنة الأنشطة غير المهيكلة التي يصعب رصدها، مما يؤدي إلى تدهور المنظومة البيئية الحضرية. إن تأهيل مدينة وزان يفرض ضرورة القيام بتحديد القطاعات ذات الأولوية مع خلق قطاعات إقتصادية جديدة وإشراك مختلف الفاعليين.

أمام صعوبة توسع المدينة بسبب موقعها الجغرافي، فجنوبا تعرف وجود جبل بوهلال وبالشمال الغربي وجود جبل بوعقيقة، بدأت المدينة في التوسع بشكل كبير بالجزء الشمالي الشرقي حيث الطريق الرابطة ما بين وزان وتطوان مرورا بشفشاون، إذ تم نقل السوق الأسبوع إلى هناك، وأنشئت بعض التجمعات السكانية، لكن وبفعل قلة وسائل النقل، وارتفاع تكاليف تنقل ساكنة المدينة نحو هذه المنطقة مع غياب الأمن قد ينذر بفشل جل المشاريع التنموية التي تحاول الجهات المختصة تحقيقها بمدينة وزان، خصوصا مع تخلي العديد من التجار وأبناء المناطق المجاورة عن التوجه صوب السوق الأسبوعي لمدينة وزان، نتيجة المعاملة التي لجأت إليها السلطات بهدف تعمير السوق الجديد، وكل من رفض التوجه صوبه يتم مصادرة منتوجاته أو تكديسه بالسوق البلدي الوحيد المتواجد بقلب المدينة، والذي بدوره يعاني من عدة مشاكل كضيق المساحة.

وعليه أصبح العديد من التجار والسكان يفضلون التوجه صوب المراكز الصاعدة التي تعرفا توافدا كبيرا من خارج المجال المدروس، وهذا شيء إيجابي يجب تثمينه والاستفادة منه، وتوطيد الروابط، وتحسين المعاملات المالية، والعلاقات التجارية، وترتبط المراكز الحضرية الناشئة ارتباطا وثيقا بعاصمة الإقليم التي لا تختلف كثيرا عن تلك المراكز سواء من حيث تطور عدد السكان أو نوعية النشاط، ويضاف إلى ذلك تواجد مجموعة من التجهيزات بعاصمة الإقليم كالمستشفى الإقليمي والمديرية الإقليمية للأمن الوطني، في المقابل ترتبط مدينة وزان ارتباطا قويا بأسواق جماعاتها الترابية، وقد عرف المجال المدروس تحول العديد من المراكز الترابية إلى

مراكز حضرية؛ إذ صنفت من طرف مديرية الإحصاء منذ الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2004م لاستيفائها المعايير المحدد من لدنها، إن تحول هذه المراكز الترابية إلى حضرية فرضته عدة عوامل نذكر منها:

-ارتفاع نسبة التزايد الطبيعي؛

-الهجرة الترابية؛

-ارتفاع دخل الأسر خاصة بالمجالات التي تعرف انتشار زراعة القنب الهندي؛

-ضعف البنيات التحتية بجل دواوير المجال المدروس؛

-تراجع المخزون المائي؛

-ضعف الإنتاجية والمردودية؛

-تفاقم مظاهر التهميش الاجتماعي ثم التباين السوسيو-مجالي؛

-ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الساكنة النشيطة؛

-تراجع الموارد الطبيعية؛

-إحداث مجموعة من التجهيزات والخدمات الأساسية.

ترتب عن هذه العوامل تحول بعض المراكز القروي إلى مركز حضري، والتي يمكن لها القيام بعدة أدوار مختلفة كالحد من الهجرة الريفية، وتقريب نمط العيش الحضري من السكان والرفع من كثافة التجمعات البشرية، وتحسين المنظومة البيئية، وتنشيط الحياة الاقتصادية، كما تواجه هذه المراكز الحضرية الناشئة مجموعة من المشاكل والإكراهات كانتشار السكن العشوائي، ونقص البنيات التحتية، وضعف البنيات الاقتصادية وهشاشتها، وانتشار الهشاشة الاجتماعية من أمية وفقر، ثم رتابة النسيج الحضري وتشتته وتدهور مشهده، فعملية جمع ونقل النفايات الصلبة والسائلة تعاني من غياب التنظيم المحكم، وبالتالي تبقى دون تحقيق الهدف المطلوب، فغالبا ما تبقى النفايات الصلبة بشتى أنواعها منتشرة في الأزقة خصوصا بالأحياء الهامشية التي تنعدم فيها مراقبة الجهة المختصة، أما النفايات السائلة فجزء منها يصب في الأودية والمجاري المائية.

ونظرا للعادات الاجتماعية والثقافية، يتميز الإنتاج المحلي بعدم الاستقرار في حجم معين، مع ارتفاع كبير أيام المناسبات الدينية وفترات الراحة الأسبوعية، مثلا يوم العيد الذي هو يوم الفرحة الكبرى، فرحة تنسي الكثيرين واجبا دينيا آخر تجاه البيئة. فبمجرد انقضاء ساعات النحر تتحول الأزقة والشوارع إلى ما يشبه المزبلة. فمن أمعاء الخرفان إلى بقايا "تشويط الريوس والكرعين" إلى مخلفات الخروف والتبن إلى "الهيادار" الملوثة بدماء الأضحية، وفي مطلع سنة 2002م تم الاتفاق بين الحكومتين المغربية والألمانية على إنجاز مشروع التعاون المسمى بـ " برنامج تدبير وحماية البيئة " وتمت هيكلته في ثلاثة فروع مندمجة ومتكاملة، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم المجهودات على المستوى الوطني في مجال التدبير البيئي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المؤسساتية والتقنية، ودعم ومواكبة البرامج والمجهودات المحلية الهادفة إلى تحسين إطار العيش عبر نشاطاته في مجال الحد من التلوث الصناعي، وتشرف كل من الوكالة الألمانية للتعاون التقني عن الجانب الألماني والوزارة المكلفة بالبيئة عن الجانب المغربي على تنفيذ هذا البرنامج بشراكة وتنسيق مع السلطات والجماعات المحلية وباقي الفاعلين(عبد الوهاب الحبيب، 2011،

ص 47).

تبقى المراكز الصاعدة غير مستغلة بشكل جيد حتى تصبح قاطرة للتنمية المحلية في الإقليم بفعل المشاكل التي تعاني منها، مما يفرض ضرورة تضافر جهود جميع الفاعلين قصد النهوض بها، ومن هذه المراكز نجد مركز عين دريج الذي كان في بدايته عبارة عن دوار، ثم سرعان ما تطور بعد قيام الجهات المختصة ببناء السوق الأسبوعي ومقر الجماعة الترابية، وما رافقه من تجهيزات منذ سنة 1959م، ويقدم حاليا العديد من الخدمات المختلفة؛ كالخدمات المالية من خلال تواجد عدة فروع بنكية؛ من قبيل بنك واحد لكل من مجموعة البنك الشعبي، والقرض الفلاحي، بالاضافة إلى تعزيزها بمؤسسات القروض الصغرى؛ كفرع مؤسسة الأمانة لتمويل الأصغر، وفرع مؤسسة أرضي للقروض الصغرى، علاوة على توفر المركز على بريد المغرب.

أما الخدمات الإدارية، فتتجلى في الدور الذي تقوم به القيادة، والجماعة الترابية، ومركز الدرك الملكي، والمصلحة البيطرية، والوكالة التجارية للماء والكهرباء، والمدرسة الابتدائية م.م جعفر بن عطية، والثانوية الإعدادية أبي بكر الرازي، والثانوية التأهيلية معاذ بن جبل ثم دار الطالبة و الطالب.

وبناء على المرسوم رقم 2.59.1834 الصادر في فاتح جمادى الثانية 1379 (2 دجنبر 1959م) بإحداث وتعداد الجماعات الحضرية والترابية للمملكة حسبما وقع تغييره وتتميمه، ولاسيما المرسوم رقم 2.63.321 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1383 (12 شتنبر 1963م) تم إحداث الجماعة الترابية عين دريج أي المجاعرة حاليا التي كانت تدخل ضمن النفوذ الترابي للجهة الشمالية الغربية، إقليم الرباط دائرة وزان، قيادة تروال، وعندما تم إحداث إقليم القنيطرة أصبحت الجماعة تابعة له لأزيد من 13 سنة، ثم أصبحت بعد ذلك تابعة لإقليم سيدي قاسم، دائرة وزان، قيادة تروال.

وجاء التقسيم الإداري لسنة 1992م وفقا للمرسوم رقم 468 92 2 الصادر في 28 ذي الحجة 1412 الموافق ل 30 يونيو 1992م المتعلق بتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والترابية بالمملكة ليجعل من عين دريج جماعتين: جماعة عين دريج الأم وجماعة ونانة، فتم تغيير إسم جماعة عين دريج بجماعة المجاعرة التي أصبحت تضم ثلاث فرق وتسعة وعشرين دوارا. وفي إطار التعديلات الأخيرة بخصوص إحداث العمالات والأقاليم، فقد ثم إحداث عدة أقاليم وعمالات جديدة من ضمنها إقليم وزان سنة 2010م، لتصبح جماعة لمجاعرة جزءا منه، تتحول إلى قيادة وبعدها إلى دائرة الوحدة، بعدما كان هذا المركز تابعا لإقليم سيدي قاسم، جهة الغرب - الشراردة - بني حسن، ليعرف مجموعة من التحولات المجالية والسوسيو- اقتصادية متتالية كانت وراء تراجع السكن الريفي لصالح نمط السكن الحضري المعتمد على الدار المغربية العصرية، والاعتماد على القطاع الثالث بشكل كبير من الناحية الاقتصادية.

عرف المجال المدروس إلى جانب المركز الحضري عين دريج ظهور مركز حضري آخر، وهنا يتعلق الأمر بمركز زومي الذي عرف استقراراً بشرياً منذ القديم، وباعتباره مركزاً لجماعة زومي، فقد توافد عليه عدد من أبناء الدواوير المجاورة، ثم أبناء من الجماعة الترابية قلعة بوقرة، والجماعة الترابية مقريصات، ويرجع هذا التوافد الكبير من المناطق المجاورة صوب المركز

نتيجة الصبغة الحضرية التي يتسم بها، والتي جعلته يستحوذ على جل الخدمات الإدارية، والتعليمية، والصحية، والترفيهية، أما بخصوص الجماعة الترابية قلعة بوقرة، فإنها وإلى حدود سنة 1992 ظلت جزءا من جماعة زومي بالرغم من استقلالها الإداري سنة 1992م، فإنها ظلت تابعة له في جل الخدمات سواء الصحة أو التعليمية أو الإدارية، وتجدر الإشارة أن جماعة زومي وقلعة بوقرة ينتميان إلى قبيلة بني مسارة العليا. إن أهم ما يميز ساكنة مركز زومي هو فتوتها ونسبة عزوبتها المرتفعة، وعرفت الساكنة النشيطة بمركز زومي تزايداً ملحوظاً بين سنتي 1994 و2004م، حيث انتقلت من 6,32% إلى 44,5%، وهذا التطور شمل الجنسين معا، لكن تبقى مساهمة المرأة في سوق الشغل بالدواوير مهمة مقارنة بمركز زومي نظرا لاشتغالها بالقطاع الفلاحي، ويأتي النشاط التجاري في مقدمة الأنشطة الممارسة داخل مركز زومي، بينما تحتل الفلاحة المرتبة الثانية من حيث نوعية النشاط الممارس بهذا المركز الحضري الصاعد.

إن انتشار زراعة القنب الهندي بالجماعة الترابية زومي والجماعات الترابية القريبة منها ساهم في تحسين دخل الساكنة المحلية التي استخدمت تلك العائدات المالية في بناء مساكن جديدة خاصة بمركز زومي، مما جعل المشهد الحضري يتخذ طابعا عشوائيا، ويتوفر مركز زومي على العديد من البنيات التحتية لكنها لا تتماشى مع حاجيات الساكنة المحلية، وتواجه مجموعة من التحديات.

أصبح مركز زومي مقر جماعة زومي منذ سنة 1959م، ومنذ ذلك التاريخ وهي تابعة إداريا لإقليم الرباط ومنذ سنة 1963م أصبحت هذه الجماعة الترابية تابعة لإقليم القنيطرة وذلك إلى غاية 1974م، ومنذ سنة 1975م وهذه الجماعة الترابية تابعة إداريا لإقليم شفشاون، وفي سنة 2009م أصبحت تابعة لإقليم وزان، وقد انفصلت عنها جماعتان ترابيتان هما:

-جماعة سيدي رضوان سنة 1975م؛

-جماعة قلعة بوقرة سنة 1992م.

إذن، إلى جانب مركزي عن دريج وزومي نجد مركز ابريكشة الذي يواجه بداية متعثرة على مستوى البنيات التحتية مقارنة مع باقي المراكز الحضرية الناشئة بالإقليم، أما مركز مقريصات، فالنواة الأولى لظهوره بدأت مع بداية التدخل العسكري الفرنسي للمنطقة سنة 1926م ليجعل منه مركزا عسكريا، وفي إطار التعديلات الأخيرة بخصوص إحداث العمالات والأقاليم أصبح خاضعا لإقليم وزان بعدما كان تابعا لإقليم شفشاون، وتبقى الوضعية العامة بالمراكز الحضرية الصاعدة بمنطقة وزان تعرف تأخرا في عمليات التأهيل الحضري، كما هو الحال بالنسبة إلى المركز الحضري تروال وسيدي رضوان وسيدي بوصبر ومصمودة ، وذلك بفعل تراجع في بنياتها التحتية بالرغم من بروز بعض الأشغال بين الفينة والأخرى، خاصة مع قرب موعد الانتخابات التشريعية سواء البرلمانية أو الجماعية.

ترتبط المراكز الحضرية بإقليم وزان بعلاقات متعددة ومتنوعة مع عالمها الخارجي فهي ليست كيانا مستقلا بذاته، بل تولد علاقة بالأرياف المحيطة بها، وكذا بالمدن المجاورة لها، وهذه العلاقات تتميز بالتفاوت والاختلاف حسب الأهمية الاقتصادية لكل مركز، سواء على مستوى تبضع ساكنة الإقليم أو الحصول على الخدمات الأساسية، وهذا ما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم 2: أماكن تمدرس أبناء الدواوير المدروسة (%)

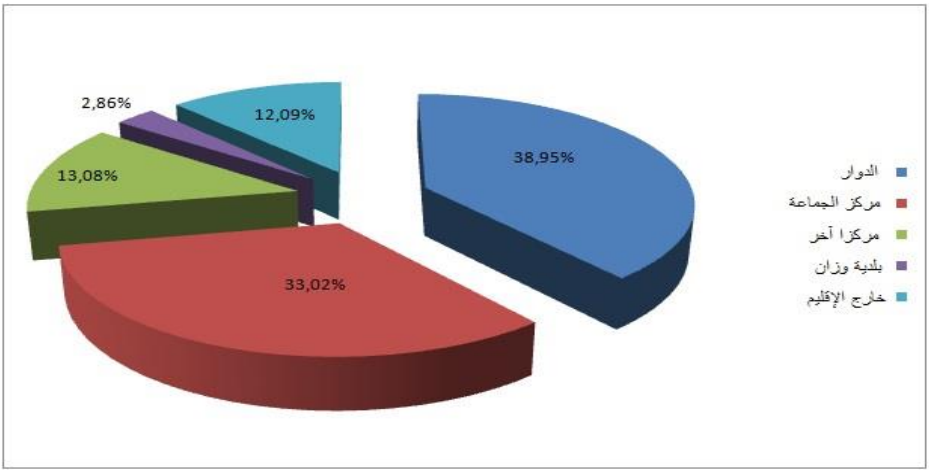

المصدر: العمل الميداني 2021

ترتبط المراكز الصاعدة بعلاقات قوية سواء مع الأرياف المحيطة بها أو بعاصمة الإقليم، وفي مقدمة هذه العلاقة نجد الهجرة الترابية، فعكس الدول المتقدمة التي أصبحت تعرف هجرة مضادة من المدن نحو الأرياف نسجل العكس بالدول النامية، مما يطرح العديد من المشاكل داخل المدن بصفة عامة، والمراكز الحضرية الناشئة بصفة خاصة؛ إذ تتمثل هذه المشاكل في ما يلي:

-تدهور البيئة الحضرية؛

-عدم كفاية التجهيزات الجماعية؛

-ارتفاع أسعار الأراضي؛

-علاوة على المشاكل الاجتماعية.

ساهم تطور ظاهرة التمدين في خلق دينامية مجالية مهمة تمثلت في حركة التراقص اليومي الذي يربط ما بين المراكز الصاعدة ومختلف دواوير المنطقة المدروسة من جهة وبينها وبين مدينة وزان، مما سيمكن من إنعاش الحركة الاقتصادية وخلق رواج تجاري بالمنطقة، وضمان التنافسية والجاذبية الترابية التي تعتبر عنصرا وشرطا أساسيا لتحقيق تنمية محلية حقيقية ليس فقط داخل منطقة وزان بل حتى خارج هذه المنطقة الجبلية، الشيء الذي يحتم على الجهات المختصة التدخل من أجل خلق برامج قادرة على النهوض بالمسألة الحضرية.

إن التحولات التي تصاحب الظاهرة الحضرية ستساعد على تعمير منطقة وزان، والتقليل من حركات الهجرة نحو المدن المجاورة وتحويلها إلى حركات هجرة محلية، بفعل تدفق مجموعة من الاستثمارات التي إن استغلت بشكل جيد ستخرج المنطقة من عزلتها، وتمكن من تحقيق نمو اقتصادي محلي قوي قائم على تثمين الثروات المحلية سواء المادية أو غير المادية في ظل عملية تبييض الأموال.

عرفت المراكز الحضرية الصاعدة نموا متصاعدا في عدد سكانها وتطورا عمرانيا سريعا مقارنة

بالعقود السابقة، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها بعض المراكز سواء كانت طبيعية أو بشرية، مما يطرح إشكالية كبيرة حول مستقبل بعض هذه المراكز، أما فيما يتعلق بمدينة وزان فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا في عدد الساكنة الحضرية، وبالتالي تفاقم مشاكل النسيج الحضري بها.

إن نمو الظاهرة الحضرية بالمجال المدروس أصبح يطرح العديد من القضايا البيئية تفرض ضرورة تبني المقاربة البيئية في معالجتها سواء تعلق الأمر بقانون الماء أو الظهير الغابوي، بالإضافة إلى المقاربة القانونية قصد الحد من تدهور المنظومة البيئية، فمثلا عملية تدبير النفايات الصلبة والسائلة تمر بمراحل متعددة من أبرزها الجمع والنقل والمعالجة، فماذا نعني بالنفايات الصلبة والسائلة؟

يقصد بالنفايات الصلبة كل "المخلفات الناتجة عن عمليات استخلاص أو استغلال أو إنتاج أو استهلاك أو استعمال، وبصفة عامة هي كل الأشياء والمواد المتخلى عنها أو التي يلزم صاحبها بالتخلص منها بهدف عدم الإضرار بالصحة، والنظافة العمومية، والبيئة بشكل عام" حسب القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها رقم 00-28، 2006، المادة 3. كما اهتم المشرع المغربي بالماء كان شروبا أو مستعملا، وتجلى اهتمامه من خلال محاربة مسألة تلويثه، وهكذا يعرفه المشرع المغربي من خلال قانون الماء، يعتبر الماء مستعملا كل ماء تعرض لتغير في تركيبه أو حالته من جراء استعماله، وملوثا كل ماء تعرض بفعل نشاط بشري، بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بفعل تفاعل بيولوجي أو جيولوجي لتغير في تركيبه أو حالته، بحيث أصبح نتيجة لذلك غير صالح للاستعمال الذي أعد له " وفق قانون الماء رقم 10.95.

تعاني المراكز الحضرية من مشكل تدبير النفايات الصلبة والسائلة، والتي أناطها المشرع المغربي بالجماعات المحلية، مما يطرح مجموعة من المشاكل على مستوى التنفيذ، حيث لازالت عملية الجمع تشوبها مجموعة من الإختلالات، وتطرح ثلة من الإشكاليات البيئية ببعض الأحياء التي لا يتم الجمع فيها بشكل جيد، مما يخلق مزابل عشوائية وقنوات مكشوفة للصرف خاصة بضفاف الأودية التي تخترق تلك المراكز الحضرية.

يشتمل الإنتاج المحلي على مختلف أنواع من النفايات بشقيها الصلب والسائل والمتكونة من البلاستيك والكارتون والمعادن والمواد العضوية، مما يدل على الطابع المركب للأنشطة المنتجة لهذه التركيبة الفيزيائية؛ فالمياه المنزلية المستعملة مثلا والتي يرتبط مستواها بمستوى المياه المستهلكة، وبعدد المساكن المرتبطة بهذه الشبكة، وتتكون مياه الصرف الصحي من مياه الحمامات والمطابخ وبعض المرافق الحضرية، وتحتوي على بعض أنواع من البكتيريا والفطريات والفيروسات.

إن غياب معالجة النفايات الصلبة وتحويلها إلى سماد بمنطقة الدراسة، وذلك بعد فرزها فرزا جيدا لإزالة المواد غير العضوية من قبيل الحجارة والبلاستيك والزجاج ثم إعادة تصنيعها. أو أفران لحرقها واستخراج الطاقة منها، بحيث يستخرج الغاز الحيوي من تخمير المخلفات العضوية الرطبة والجافة بمعزل عن الهواء ويحتوي على نسبة مهمة من غاز الميتان بنسبة 60% والباقي أغلبه ثاني وأكسيد الكوبون، وبالتالي فهو شبيه بالغاز الطبيعي الذي يشكل الميتان فيه حوالي

90%. وقد برزت في السنوات الأخيرة محاولات جادة للاستفادة من غاز الميتان في توليد الطاقة الكهربائية، يجعل سياسة التدبير تفتقد لأهم عنصر في إنجاح هذا الاستغلال، وهو فرز النفايات سواء عن طريق وضع الحاويات الخاصة أو الفرز الآلي أو اليدوي بعد مرحلة الجمع. وهذا ما يجعل قطاع تدوير النفايات الصلبة غير مهيكل، وغير معروف لدى العديد من المستثمرين. حيث يبقى حكرا على السماسرة والوسطاء الذين يستغلون الفراغ التشريعي وضعف المراقبة، وبالتالي الاغتناء من مزابلنا باعتبار ثروتنا الحقيقية في مزابلنا .

ففي مدينة وزان التي هي عاصمة الإقليم، والتي من المفروض أن تعمل على تنظيم العلاقات الريفية الحضرية بهذه المنطقة يوجد بها مطرح "بوضامة" التابعة إلى الجماعة الترابية لوزان، في اتجاه مدينة الرباط، وبقي محط شكايات ودعوات قضائية ضد الجماعة الترابية، باعتبارها تستغل ملك الغير كمطرح لنفايات، وما يصدر عنه من روائح، وتنتشر مجموعة من النقط السوداء التي تشوه صورة المشهد الحضري بمجموعة من المراكز الحضرية الصاعدة والتي حاولت الجهات المختصة تجاوزها عبر مجموعة من المشاريع التي واجهة وتواجه انتقادات واسعة من طرف الساكنة المحلية، والصورتين التاليتين توضح ذلك.

الصورة رقم1: إنجاز مشروع التطهير السائل بمركز سيدي رضوان	الصورة رقم 2: بعد فترة من إنجاز المشروع

خاتمة:

لقد تبين بشكل واضح، إن إقليم وزان اليوم في حاجة إلى إعادة النظر في سياساته المحلية، خصوصا مع التحولات الهامة التي عرفها مما أدى إلى ظهور جملة من المشاكل، وفي مقدمتها الفقر والهشاشة والحرمان، إن حل هذه الإشكاليات يحتاج إلى التخطيط الجيد، والمراقبة

المستمرة، وهذا لن يؤتى أكله إلا من خلال رسم خطة محكمة تشمل جميع الحلول التي تم الحديث عنها في الفصل الأخير، من أجل ضبط أبعاده الآنية والمستقبلية، والتي يزيد النمو الديموغرافي والاقتصادي من تسريعه وتفاقمه، وجعل جل المقومات التي يزخر بها إقليم وزان في خدمة التنمية المستدامة.

إن تنظيم المجال الجغرافي بهذا الجزء من المناطق الجبلية المغربية، والذي يختلف شيئا ما عن باقي المناطق الجبلية الأخرى، يقتضي استغلال المؤهلات وتجاوز الصعوبات، وهذا الأمر يستدعي توحيد الجهود، كل طرف من موقعه، قصد تحقيق تنمية محلية حقيقية قادرة على تلبية حاجيات الإقليم وفق مجموعة من الخطوات التنموية التي يجب أن تأخذ عبر المقاربة النسقية التشاركية، وتتضمن التوصيات والمقترحات التالية:

-الاهتمام بالسياحة القروية؛

-استغلال المجالات الغابوية وتهيئتها؛

-تأهيل المرافق الاجتماعية والبنيات التحتية؛

-رد الاعتبار للموروث للثقافي.

قائمة المراجع:

1.المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بن سليمان. ط 1. دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

2.المندوبية السامية للتخطيط، مديرية جهة طنجة –تطوان (2012): النشرة الإحصائية الجهوية.

3.عبد الوهاب الحبيب (2011): تدبير النفايات الصلبة والسائلة بالجماعة الحضرية لطنجة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب.

4.محمد بلفقيه (2002)، الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستيمولوجية، دار النشر المعرفة، الرباط، المغرب.

5.موقع المندوبية السامية للتخطيط http://rgphentableaux.hcp.ma/Default1/